صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	7 – 15

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق كي اي سي للأسهم الخليجية "الصندوق"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤولية مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي يراه مناسبا لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصندوق مسؤولا عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف انشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال او الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM. ان كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة و استشارات لها وضعها القانوني المستقل.ان شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلا.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الإحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت إنتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد مدير الصندوق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة عليه، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق. وأن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم نقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة عليه على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

البزيع وشركاهم
RSM

محمد شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 235
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
28 يناير 2026

صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2025	2024
الموجودات			
نقد لدى البنوك		**399,340**	1,903,152
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**6,851,544**	4,605,167
أرصدة مدينة أخرى	4	**166,738**	244,503
مجموع الموجودات		**7,417,622**	6,752,822
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
أرصدة دائنة أخرى	5	**212,747**	200,276
مجموع المطلوبات		**212,747**	200,276
حقوق الملكية:			
رأس المال	6	**4,541,795**	4,631,280
إحتياطي استرداد وحدات		**(4,663,885)**	(4,636,850)
أرباح مرحلة		**7,326,965**	6,558,116
مجموع حقوق الملكية		**7,204,875**	6,552,546
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**7,417,622**	6,752,822
عدد الوحدات القائمة	6	**4,541,795**	4,631,280
صافي قيمة الموجودات للوحدة	7	**1.586**	1.415

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

الشركة الكويتية للاستثمار – ش.م.ك. (عامة)
مدير الصندوق

صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	**2025**	2024
الإيرادات:			
أرباح (خسائر) غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**426,855**	(267,704)
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**195,949**	30,261
توزيعات أرباح نقدية		**349,507**	340,173
إيرادات فوائد		**2,435**	17,016
خسائر فروقات عملات أجنبية		**(31,095)**	(44,016)
إيرادات أخرى		**675**	987
		944,326	76,717
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	8	**135,995**	117,883
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	9	**10,358**	10,104
مصاريف عمومية وإدارية		**29,124**	13,709
		175,477	141,696
ربح (خسارة) السنة		**768,849**	(64,979)
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة		**768,849**	(64,979)
ربح (خسارة) الوحدة (فلس)	10	**171.54**	(14.00)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	إحتياطي استرداد وحدات	أرباح مرحلة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2024	4,646,210	(4,647,924)	6,623,095	6,621,381
اشتراكات وحدات خلال السنة	1,141,000	495,194	-	1,636,194
استرداد وحدات خلال السنة	(1,155,930)	(484,120)	-	(1,640,050)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(64,979)	(64,979)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	4,631,280	(4,636,850)	6,558,116	6,552,546
اشتراكات وحدات خلال السنة	109,627	62,219	-	171,846
استرداد وحدات خلال السنة	(199,112)	(89,254)	-	(288,366)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	768,849	768,849
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**4,541,795**	**(4,663,885)**	**7,326,965**	**7,204,875**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
بيان التدفقات النقدية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2025	2024
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح (خسارة) السنة	**768,849**	(64,979)
التسويات:		
(أرباح) خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(426,855)**	267,704
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(195,949)**	(30,261)
توزيعات أرباح نقدية	**(349,507)**	(340,173)
إيرادات فوائد	**(2,435)**	(17,016)
	(205,897)	(184,725)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(1,623,573)**	43,198
أرصدة مدينة أخرى	**75,306**	1,039,749
أرصدة دائنة أخرى	**16,041**	2,562
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية	**(1,738,123)**	900,784
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	**351,966**	341,755
إيرادات فوائد مستلمة	**2,435**	17,016
صافي النقد الناتج من الأنشطة الإستثمارية	**354,401**	358,771
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	**(3,570)**	(1,842)
المحصل من اشتراكات في وحدات الصندوق	**171,846**	1,636,194
المدفوع لإسترداد في وحدات الصندوق	**(288,366)**	(1,652,843)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(120,090)**	(18,491)
صافي (النقص) الزيادة في نقد لدى البنوك	**(1,503,812)**	1,241,064
نقد لدى البنوك في بداية السنة	**1,903,152**	662,088
نقد لدى البنوك في نهاية السنة	**399,340**	1,903,152

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- تأسيس ونشاط الصندوق

تأسس صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية (والمعروف سابقا باسم صندوق الأثير للاتصالات) "الصندوق" كصندوق محلي بتاريخ 1 أبريل 2003 بموجب ترخيص صادر من وزارة التجارة والصناعة تحت رقم 2003/17 بناء على القرار الوزاري رقم 274 بتاريخ 13 أكتوبر 2002 وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته، في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وتأسيس صناديق الاستثمار ولائحته التنفيذية رقم 113 لسنة 1992. قام مدير الصندوق بتعديل المادة الثانية والخامسة من النظام الأساسي للصندوق الخاصة بتخفيض رأس مال الصندوق وتم الموافقة عليها من قبل هيئة أسواق المال بموجب الكتاب الصادر من هيئة أسواق المال بتاريخ 19 يونيو 2022. كما قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك لتوفيق أوضاع الصندوق مع ما ورد في القرار رقم 1 لسنة 2022 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الاستثمار الجماعي وبتاريخ 1 ديسمبر 2022 تم اعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال، وأخر تلك التعديلات بموجب موافقة الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 7 نوفمبر 2024 والتي وافقت على تعديل بعض مواد النظام الاساسي للصندوق، وبتاريخ 8 ديسمبر 2024 تم اعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال.

إن النشاط الرئيسي للصندوق هو الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصات الخليجية ذات العوائد العالية واستثمار النقد في الصكوك الصادرة عن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بضمانتها، وصناديق استثمارية أخرى يسمح بها هذا النظام وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وما يقرره مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للصندوق.

إن مدة الصندوق عشرة سنوات تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية وهي قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بناءا على طلب مدير الصندوق وبعد الحصول على موافقة جهة الاشراف. تم تجديد مدة الصندوق لمدة 3 سنوات تنتهي في 26 أكتوبر 2028.

إن الصندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الشركة الكويتية للاستثمار - ش.م.ك (عامة) هي مدير الصندوق.

إن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل هو الشرق – شارع مبارك الكبير – سوق المناخ – الدور الخامس. ص.ب. 1005، الصفاة 13011، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 28 يناير 2026.

2- معلومات السياسات المحاسبية المادية

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص معلومات السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ط). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

- **المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية**

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقاريرالمالية كما في 1 يناير 2025 وبيانها كالتالي:

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)
تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

لم يكن لتطبيق التعديلات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

- **المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير**

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم يقم الصندوق بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) – العرض والافصاح في البيانات المالية
يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديدة فيما يتعلق بـ:
- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإيضاحات حول البيانات المالية،
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية
يتعين على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:
- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية .
- إرشـــادات إضـــافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:
يعرض الصندوق الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو ينوى الصندوق بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة مطلوباته الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ج - الأدوات المالية:
يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدي البنوك وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ج -1) الموجودات المالية:

ج – 1/1) تصنيف الموجودات المالية
لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق لإدارة الموجودات وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال
يحدد الصندوق نموذج أعماله وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارته لموجوداته المالية لتحقيق أهدافه، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط:
عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

يقوم الصندوق بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة.

الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للصندوق أو شراؤه من قبل الصندوق. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد لدى البنوك يصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم يقم الصندوق بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي.

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالارباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع والناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

ج – 2/1) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، يقارن الصندوق مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة للأرصدة المدينة الأخرى، طبق الصندوق الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية، ولم ينتج أي تأثير جوهري من تقييم نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة حيث أن الرصيد المدين المستحق يتمثل بشكل رئيسي في الأرصدة المستحقة من الشركة الكويتية للمقاصة والناتجة عن أنشطة المتاجرة في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لم ينتج عنها أي حالات تقصير تاريخية، وبالتالي تعتبر لديها مخاطر ائتمانية منخفضة.

ج -2) المطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنتهاء، إلغاء أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و(2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

ج -3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د- احتياطي استرداد وحدات:

عند إصدار الوحدات، يتم إضافة الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية إلى حساب احتياطي استرداد وحدات. وعند الاسترداد، يتم خصم الفرق بين قيمة الاسترداد والقيمة الاسمية من حساب احتياطي استرداد وحدات.

هـ - تحقق الإيراد

جميع إيرادات الصندوق ناتجة من الأدوات المالية المصنفة كأدوات الدين بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الخاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح في إيضاح (2 – ج).

و - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ز - العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ح - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ط - الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ- الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الصندوق لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - ج).

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2025	2024
أوراق مالية مسعرة – محلية	**2,607,479**	2,248,570
أوراق مالية مسعرة – أجنبية	**4,244,065**	2,356,597
	6,851,544	4,605,167

تتمثل الأوراق المالية في أسهم مدرجة في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وتم تقييمها وفقاً للقيمة العادلة بناء على الأسعار الرسمية المعلنة كما في تاريخ البيانات المالية، تم قياس القيمة العادلة طبقاً للأسس الواردة في (إيضاح 14).

4- أرصدة مدينة أخرى

	2025	2024
مستحق من شركات وساطة (أ)	**161,044**	240,678
توزيعات أرباح مستحقة	**-**	2,459
مصاريف مدفوعة مقدماً	**5,694**	1,366
	166,738	244,503

(أ) إن المستحق من شركات الوساطة يتمثل في مبالغ ناتجة من أنشطة المتاجرة في الاستثمارات.

5- أرصدة دائنة أخرى

	2025	2024
توزيعات أرباح مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 11)	**159,625**	163,195
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 11)	**46,967**	31,205
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 11)	**2,727**	2,675
أخرى	**3,428**	3,201
	212,747	200,276

6- رأس المال

وفقاً للمادة (12) من النظام الأساسي للصندوق، رأس مال الصندوق متغير وتتراوح حدوده بين مبلغ 2,000,000 دينار كويتي كحد أدنى ومبلغ 50,000,000 دينار كويتي كحد أقصى (2024 – يتراوح من 2,000,000 دينار كويتي إلى 50,000,000 دينار كويتي). بلغ عدد الوحدات القائمة 4,541,795 وحدة كما في 31 ديسمبر 2025 (2024 – 4,631,280 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

7- صافي قيمة الموجودات للوحدة

	2025	2024
مجموع حقوق الملكية	**7,204,875**	6,552,546
عدد الوحدات القائمة	**4,541,795**	4,631,280
صافي قيمة الموجودات للوحدة	**1.586**	1.415

8- أتعاب مدير الصندوق

بناء على ملحق النظام الأساسي للصندوق يتم احتساب أتعاب مدير الصندوق بواقع 1.75% سنوياً من القيمة الصافية لأصول الصندوق، وتحتسب شهرياً بشكل تراكمي وتسدد كل ثلاثة أشهر ميلادية، ويتقاضى مدير الصندوق أتعابا تشجيعية نسبتها 10% على أي أرباح تفوق 10% من صافي قيمة أصول الصندوق وتدفع في نهاية كل سنة ميلادية على أن لا تتجاوز الأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% من صافي قيمة أصول الصندوق (إيضاح 11)

9- أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

بناء على ملحق النظام الأساسي للصندوق يتم إحتساب أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار بواقع 0.15% سنوياً من القيمة الصافية لأصول الصندوق، وتحتسب شهرياً بشكل تراكمي وتسدد كل ثلاثة أشهر ميلادية (إيضاح 11).

10- ربح (خسارة) الوحدة

	2025	2024
ربح (خسارة) السنة	**768,849**	(64,979)
المتوسط المرجح لعدد الوحدات القائمة	**4,482,017**	4,641,095
ربح (خسارة) الوحدة (فلس)	**171.54**	(14.00)

11- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قام الصندوق بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كحاملي الوحدات، مدير الصندوق، أمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فإنها تخضع لموافقة مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:	**2025**	2024
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 5)	**46,967**	31,205
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 5)	**2,727**	2,675
توزيعات أرباح مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 5)	**159,625**	163,195

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:	**2025**	2024
أتعاب مدير الصندوق (إيضاح 8)	**135,995**	117,883
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 9)	**10,358**	10,104

وفقاً للمادة (21) من النظام الأساسي للصندوق يجب أن لا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن مبلغ 100,000 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى كحد أدنى و 50% من الوحدات المصدرة كحد أقصى من رأس مال الصندوق ولا يجوز أن يتصرف في تلك الوحدات أو يستردها طول مدة إدارة الصندوق، كما في 31 ديسمبر 2025، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 1,733,672 وحدة تمثل نسبة 38.17% (2024 – 1,733,672 وحدة تمثل نسبة 37.43%) من رأس مال الصندوق.

12- الجمعية العامة لحملة الوحدات

وافقت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 16 يونيو 2025 على البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

13- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا يستخدم الصندوق حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي يتعرض لها.

أ- مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. لا يتعرض الصندوق حاليا بشكل جوهري لهذه المخاطر.

ب- مخاطر الائتمان:

إن خطر الإئتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

نقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالصندوق والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن نقد الصندوق مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للصندوق حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك.

ج - مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل الصندوق مقابل الدينار الكويتي.

	2025		2024	
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	**الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر**	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
ريال سعودي	**± 5%**	**± 5,294**	± 5%	± 7,654
جنيه مصري	**± 5%**	**± 2,843**	± 5%	± 2,490
درهم إماراتي	**± 5%**	**± 248**	± 5%	± 2,817
دولار أمريكي	**± 5%**	**-**	± 5%	± 48
دينار بحريني	**± 5%**	**-**	± 5%	± 3,472
ريال عماني	**± 5%**	**-**	± 5%	± 1,515

د - مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية، ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع. إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 12 شهر.

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر.

يبين البيان التالي حساسية تغير معقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث لدى الصندوق تعرض جوهري كما يلي:

	2025		2024	
مؤشرات السوق	**التغير في سعر أدوات الملكية**	**الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر**	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	**± 5%**	**± 130,374**	± 5%	± 112,429
البورصة السعودية	**± 5%**	**± 141,059**	± 5%	± 74,194
سوق دبي المالي	**± 5%**	**± 71,144**	± 5%	± 5,905
بورصة البحرين	**± 5%**	**-**	± 5%	± 12,166
سوق مسقط للأوراق المالية	**± 5%**	**-**	± 5%	± 10,550
سوق أبوظبي للأوراق المالية	**± 5%**	**-**	± 5%	± 15,016

14- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2025
	المستوى الأول
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**6,851,544**

	2024
	المستوى الأول
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	4,605,167

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

15- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الصندوق عند إدارة موارده المالية هو المحافظة على قدرته على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للصندوق تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة لحاملي الوحدات، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار وحدات جديدة، بيع بعض الموجودات.

أصول للاستشارات الشرعية
Osol For Sharia Advisory

www.osolsa.com
+965 5060 4844

تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / حملة وحدات صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية
دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات وتعاملات الأوراق المالية التي نفذها صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المرجعية الشرعية للصندوق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

وبمراجعتنا لمدى الالتزام اتضح التزام الصندوق بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفاً وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الصندوق، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتمثل الجهات المسؤولة في الصندوق عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارة الصندوق.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة للوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لمعيار التأكيد رقم (3000) بشأن " ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطره الشرعية وبناءً على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترتب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات -إن وجدت- في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الصندوق ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث نقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
- تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
- تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
- إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة -إن وجدت-.
- تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقرير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
- البيانات المالية للصندوق ومرفقاتها، وقد لاحظنا وجود مبالغ ناتجة عن حسابات بنكية خارجية تستوجب التطهير، وقد تم التواصل مع الصندوق خلال العام وتم التوضيح أنه بصدد معالجة هذا الأمر، وقد تم إغلاق الحساب البنكي التقليدي خلال العام وتطهير الفوائد كما في تاريخ التقرير.
- عينة من عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمها صندوق كي اي سي للأسهم الخليجية (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 تمت في مجملها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للصندوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكويت في 2025/01/28

د. محمد عبدالرحمن الشرفا

المدقق الشرعي الخارجي